العدد (2590)
السنة العاشرة - الخميس
(13) أيلول 2012

اوراق اقتصادية

▪ د.عامرة البلداوي

منتدى آيبك والأزمة الاقتصادية العالمية

تقام حاليا قمة آيبك في روسيا التي بدأت في السادس من ايلول الحالي وتستمر لمدة اسبوع في مرحلة مهمة وحرجة لاقتصاديات الدول الكبرى . (آيبك) هو المختصر لـ (التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادي) لقد بدأ تشكيل هذه المجموعة عام ١٩٨٩ لتكون منتدىً اقتصاديا يضم ٢١ عضوا من اكبر الاقتصاديات في منطقة آسيا والمحيط الهادي وهي (أستراليا ، بروناي ، دار السلام ، كندا ، تشيلي ، الصين ، هونغ كونغ، اندونيسيا ، اليابان ، كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، المكسيك ، نيوزيلندا ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفيليبين ، روسيا ، سنغافورة ، تايوان ، تايلاند ، الولايات المتحدة ، فيتنام) لتحاول تجديد ودعم الاقتصاد العالمي بالجمع بين اقتصادات متباينة في تطورها ونموها فمنها الواعدة والصاعدة بما لا يقبل القياس كالصين واليابان ومنها ما بات يعاني من ازمة كالولايات المتحدة الامريكية ويبحث عن حلول جديدة من خلال استثمارات وفرص تخفف من حدة الازمات الاقتصادية المتلاحقة . وقد كان وما زال الهدف من هذه القمة الاقتصادية التعاون التجاري – الاقتصادي بين دول فاق عدد سكانها ٢،٥ مليار نسمة حيث ازمات نقص الغذاء ومشاكل التجارة .

ولكن السؤال الأهم هو الى اي مدى يمكن لمنتديات اقتصادية كبيرة كهذه ان تسهم في ايجاد الحلول للازمة الاقتصادية التي باتت تهدد دول امريكا واوروبا بالدرجة الاولى وكيف ستعمل من خلال ما تتيحه هذه القمم من لقاءات بين المدراء التنفيذيين لكبرى الشركات التي تعود لهذه الدول ان تشرك الاقتصاديات الجديدة الواعدة في اعادة الشباب الى الاقتصاد المهدد بأزمات جديدة للولايات المتحدة وحليفاتها.

منذ اواخر القرن الماضي بدأ التعويل على منطقة آسيا التي اثبتت اقتصاديات العديد من بلدانها انها الأكثر والأسرع نمواً والأكثر تطوراً مثل الصين وسنغافورة واندونيسيا ، وتعد منطقة آسيا والمحيط الهادي واحدة من أهم المناطق المقترحة للتغلب على آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث يتم فيها إصلاح ٢٠٪ من النمو المالي العالمي .

وتأتي هذه القمة في الوقت الذي تعاني الاقتصادات الكبرى من تباطؤ النمو فضلا عن أزمة الديون الخطيرة وما تعانيه التجارة العالمية من تباطؤ ملحوظ ، وارتفاع في معدلات البطالة ، ولهذا فأن واحدة من اهم المواضيع المدرجة على جدول اعمال هذه القمة هو (تحرير التجارة والاستثمار) فأن تحقيق هذا الهدف سيخفف الحدود التجارية بين هذه البلدان مع البحث عن استثمارات جديدة مما يسهم بشكل كبير في تخفيف الازمة الاقتصادية الخانقة وعبور مرحلة الخطر. ويمكن القاء الضوء على الدور الذي تسعى روسيا القيام به في مجال تخفيف الازمة مع مراعاة المنافع الخاصة التي ستجنيها اذ تعد روسيا الدولة المضيفة التي تترأس هذه القمة الاقتصادية (والتي بدأت بالمشاركة فيها منذ عام ١٩٩٩) من اكثر المستفيدين من مخرجاتها وما توفره هذه الفرصة من العلاقات والصفقات والشراكات بوجود العدد الهائل من اصحاب الاعمال والشركات الكبرى ، كما يبدو انها تستعد للعب أدوار اقتصادية اكثر حيوية خاصة وانها انضمت مؤخرا الى منظمة التجارة العالمية . ففي الوقت الذي يمر الاتحاد الاوربي ومنطقة اليورو بأزمة اقتصادية خانقة سببت تخفيف حجم التبادل التجاري ما بينهما تجد روسيا الفرص مواتية لزيادة حجم التبادل التجاري مع الصين فضلا عن تشكيل الاتحاد الاوراسي (روسيا- بيلاروسيا- كازاخستان) لبناء سوق أوروبية- آسيوية مشتركة تسهم في تحريك الاقتصاد في دول الاتحاد الاوروبي ، كما انها باتت تحث الخطى من خلال بحثهاعن موارد جديدة بالتركيزعلى منطقة سيبريا والشرق الاقصى من الجزء الآسيوي من روسيا (التي تضم مدينة فلاديفستوك التي اقيمت فيها قمة آيبك لغرض لفت الانظار اليها) اذ تمتلك منطقة الشرق الاقصى امكانيات هائلة من الثروات البكر التي لم تستكشف بعد في مجالات مختلفة كالطاقة والموارد الطبيعية والتي تخطط روسيا للعمل مع دول مجاورة مثل الصين واليابان وكوريا لجلب استثمارات لهذه المناطق الواسعة بمساحتها والقليلة بسكانها ، وتعمل موسكو على دعم وتحسين البنية التحتية فيها لجذب المستثمرين وتسعى لتأهيل المنطقة للعب دور الجسر بين منطقة آسيا والمحيط الهادي من جهة وأوروبا من جهة ثانية ، اما الولايات المتحدة الامريكية فهي تسعى للاستفادة من روسيا من خلال دخولها منظمة التجاره العالمية الى تحقيق نسب مرتفعة من التبادل التجاري بين البلدين ومن خلال هذا المنتدى يعمل المسؤولون الأميركيون والروس معا لدفع مبادرات مُعينة تهم الاقتصادين، بما في ذلك تلك المتعلقة بتحرير المبادلات التجارية في السلع البيئية، ومكافحة الفساد والتجارة غير المشروعة، وتعزيز دور النساء في الاقتصاد .

الجدير بالذكر أن الأزمة الاقتصادية التي ضربت أوروبا وأمريكا كانت لها آثار على روسيا من جهة انخفاض المنافسة بين المؤسسات المالية العالمية في السوق الروسية ومع ذلك فقد عادت المصارف الروسية لتتعافى و تنشط أكثر في مناطق أخرى من العالم كآسيا.

في ظل تهالك الصناعات السائدة بالبلاد

الاقتصادية النيابية تطالب بعدم إطلاق المبادرة الصناعية قبل الدراسة المستفيضة لها

□ بغداد / أحمد عبد ربه

الصناعات المحلية مازالت تعاني

طالبت عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب ناهدة الدايني بعدم الاسراع بإطلاق المبادرة الصناعية مشيرة الى ان المبادرة الزراعية لم تجن ثمارها بسبب غياب الدراسة المستفيضة لها.وقالت الدايني في تصريح خاص بالمدى: ان اطلاق مبادرة صناعية قبل معرفة حجم الفائدة المترتبة منها سوف ينعكس بنتائج سلبية على واقع الاقتصاد الوطني من خلال النفقات التي قد تترتب على الموزانة العامة للدولة.ودعت الدايني الى تشكيل هيئة خاصة بالاستثمار الصناعي تأخذ على عاتقها موضوع المبادرة الصناعية من خلال دراسة المبادرة بالشكل الأمثل والخروج بتوصيات تعمل على اساسها الحكومة تحت اشراف خبراء صناعيين فضلاً عن متخصصين بشؤون الطاقة .

وشددت على ضرورة استثمار وإعادة هيكلة شركات وزارة الصناعة لافتةً الى ان الحكومة عملت خلال السنوات السابقة على انهاء الصناعة الوطنية عن طريق الغاء عمل المصانع التابعة للقطاع العام وعدم رصد مبالغ كافية للنهوض بواقع القطاع الخاص. من جانبه أفاد الخبير الاقتصادي ثامر الهيمص بوجود ٦٣ شركة صناعية تابعة للقطاع العام تصنّف ضمن الشركات الخاسرة التي تدفع الدولة رواتب لموظفيها من دون اي مردود مادي لها. وقال الهيمص لـ (المدى):يجب ان تعمل الحكومة على اعادة هيكلة المصانع الستراتيجية التابعة لوزارة الصناعة كمعامل الحديد والصلب والبتروكيمياويات كونها من المصانع التي من شأنها ان تدفع بعجلة الاقتصاد الوطني الى الامام فضلاً عن دعم الصناعات الساندة كصناعة الاسمنت والطابوق ورفد القطاعات الاقتصادية لافتاً الى ان ذلك ينشط الدورة الاقتصادية داخل البلد ما يقلل من خروج رؤوس الاموال العراقية ويحد من ظاهرة الاستيرادات العشوائية التي تغزو البلاد من كل جانب وصوب، ودعا الى الاستفادة من تجارب المبادرة الزراعية التي اطلقتها الحكومة في ٢٠٠٨ ولم تحقق نجاحات على مستوى المبالغ المرصودة لها.

في الوقت نفسه دعا عضو اللجنة الاقتصادية عبدالحسين العبطان، الى ضرورة وضع خطط لخصخصة المعامل الصناعية الحكومية لإعادة تأهيلها.

وقال العبطان في تصريحات صحفية: بما أن الاقتصاد الوطني يمر بمرحلة انتقالية من السوق الاشتراكي المركزي الى السوق الحر فلابد من خصخصة جميع الشركات والمعامل الصناعية التابعة للحكومة لكي يتم تأهيلها والنهوض بواقعها العملي لجعلها منتجة وأكثر فائدة للاقتصاد الوطني.

وأضاف: هناك توجه للحكومة لخصخصة المعامل التابعة لوزارة الصناعة والمعادن،إلا أن معوقات كثيرة حالت دون النهوض بواقع تلك الشركات والمصانع منها كثرة العمال والموظفين التابعين لها، مشيراً الى أن القطاع الخاص عندما يدير هذه المعامل فلا يستطيع استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من الموظفين.

واقترح العبطان بان تكون الخصخصة للمعامل الصغيرة كمعامل الخياطة التابعة لوزارة الصناعة ومن ثم يتم بالتدريج لخصخصة المعامل والشركات الكبرى كشركة الحديد والصلب والبتروكيمياويات والاسمدة الكيمياوية ومصنع قصب السكر، لحين وضع توفير عمل للموظفين التابعين لهذه الشركات والمعامل. وفي وقت سابق استبعد عضو اللجنة الاقتصادية عبد الحسين ريسان إطلاق المبادرة الصناعية كونها عملية صعبة وتحتاج الى تشريعات تتطلب فترة زمنية طويلة لتطبيقها، مقارنة بالمبادرة الزراعية. وقال ريسان إن فكرةً إطلاق المبادرة الصناعية جيدة لكن أدوات تطبيقها صعبة باعتبار أن المبادرة الزراعية عملية سهلة كونها لا تحتاج الى الجهد الكبير والوقت الطويل لتطبيقها.

وأضاف: لا يمكن إطلاق المبادرة الصناعية من دون وجود تشريعات قانونية تحمي المنتجات الصناعة المحلية، فضلاً عن أنها تحتاج الى خطة موضوعية دقيقة والى فترة زمنية محددة لتحقيق هذه المبادرة ونجاحها. أن القطاع الصناعي يحتاج الى بناء والى تشريعات من أجل النهوض به، داعياً الى ضرورة تفعيل صندوق دعم المشاريع الصناعية ووضع سياسة حماية المنتجات المحلية واستيراد المواد المصنّعة في سبيل تفعيل المعامل الصناعية.

يذكر أن وزارة الصناعة والمعادن وضعت خطة مستقبلية للنهوض بالقطاع الصناعي العراقي بفرعيه العام والخاص من أجل تقوية الاقتصاد العراقي وتنوعه.

ويعاني القطاع الصناعي العراقي من عدم الاهتمام الشديد من قبل الحكومة حيث يمتلك العراق معامل صناعية مملوكة للدولة ما زالت متوقفة عن العمل وتعد من اكبر المصانع الستراتيجية في البلاد (كالبتروكيمياويات والحديد والصلب والاسمدة الكيمياوية فضلا عن معامل الاسمنت والمعامل الصناعية الاخرى) التي يمكن من خلالها ان تنمي ناتج الدخل القومي عندما يتم تفعيلها بشكل كامل، اضافة الى عدم مد يد العون الى القطاع الخاص ليأخذ دوره في تنمية اقتصاد البلد.

الشركة المستثمرة لسوق المنصور تطالب بحماية أموال المستثمرين

□ بغداد / قيس عيدان

طالب المدير التنفيذي لشركة الطاقات الاستثمارية عارف عبدالله عارف الجهات ذات العلاقة والمختصة التدخل لحماية حماية اموال المستثمرين وخصوصاً مشروع استثمار سوق المنصور المركزي فى بغداد التي تم انفاق مبالغ تصل الى اكثر من ١٢ مليون دولار فضلا عن دفع رواتب لعشرين منتسباً والتي تم دفع رواتبهم لأكثر من ٢٠٧ ملايين دينار عراقي بالاضافة الى اجور النقل، جاء ذلك فى تصريح لـ (المدى) يوم امس ، عارف اوضح ان ضغوطات تمارس ضد ادارة المشروع واجراء عملية ابتزاز واضحة وانه غير قادر على رفع انقاذ وقد طرح تلك المشاكل امام جميع اصحاب القرار فى الوزارة كاشفاً عن احتمال إيقاف العمل بهذا المشروع نتيجة الضغوطات التي مارستها الشركة العامة للاسواق المركزية، مشيرا الى ان تلك الضغوط تمارس من اجل سحب الغاء العقد ومن دون مسوّغ قانوني.

عارف عبد الله عارف

واشار عارف الى وجود ضغوط كبيرة تمارس لترك العمل بهذا المشروع الذي وصلت نسبة الإنجاز فيه ٦٠ ٪ وتم صرف مبلغ في تنفيذ المشروع تصل الى ١٢ مليون دولار.

وكان مدير عام الشركة العامة للأسواق المركزية في وزارة التجارة سعد فارس الحمداني قد وقّع عقد استثمار سوق المنصور المركزي مع مدير شركة طاقات الإماراتية للاستثمار لمدة خمسة وعشرين عاما وتشغيل بنسبة ستون بالمئة من الموظفين مع منح نسبة أرباح الى الشركة العامة للاسواق المركزية قدرها ٥١٪ من ارباح المبيعات مع دفع كامل مرتبات الموظفين الذين سيعملون في السوق.

وقال الحمداني في تصريحات صحفية سابقة: إن مبلغ تأهيل وتشغيل هذا السوق يبلغ ٣٥ مليون دولار، مؤكدا انه سيكون أحد صروح العاصمة بغداد، مشيرا الى شروط تنفيذ المشروع وفقاً للتصاميم الحديثة عالمياً بمدة انجاز لعملية التأهيل تصل الى سنة ابتداءً من تاريخ توقيع العقد ، وعدّ الحمداني توقيع عقد استثمار هذا السوق خطوة اولى في مسيرة الشركة العامة للاسواق المركزية ستتبعها خطوات اخرى، مشيرا الى طرح الشركة عدداً من الاسواق التابعة للشركة للاستثمار.

إيقاف تسجيل الشركات التركية

□ بغداد /المدى

قال وزير التجارة خير الله بابكر زيباري لـ"السومرية نيوز"، إنه "أوقف تسجيل الشركات التركية في دائرة تسجيل الشركات لأغراض تدقيقية وتنظيمية".وكان وزير التجارة وقد هدد، في (٢٢ آب ٢٠١٢)، بقطع التعاملات التجارية مع تركيا إذا استمرت في منع العراق من الحصول على حصته المائية كاملة من نهري دجلة والفرات، مؤكداً أن وزارته ستضغط على كل من إيران وتركيا لمنح العراق حصته المائية وإيقاف كارثة الجفاف التي ستحصل، فيما أبدى استغرابه من الصمت التشريعي والحكومي على ما يحصل في أنهار العراق.

وأنشأت تركيا ١٤ سداً على نهر الفرات وروافده داخل أراضيها، وثمانية سدود على نهر دجلة وروافده، كما تحتاج إلى سنوات عدة لملء البحيرات الاصطناعية خلف هذه السدود، في حين أنشأت سوريا خمسة سدود ثلاثة منها شيدت في منتصف الستينيات.وكان وزير التجارة خير الله بابكر وقد أعلن، في (١٧ آب ٢٠١٢)، عن امتناعه عن توقيع اتفاقية تجارية مع إيران خلال الاجتماع الذي عقد بين وزارتي البلدين بعد امتناع الطرف الإيراني عن حل مشكلة نهر الوند في قضاء خانقين والأنهر الأخرى.

دعوة نيابية إلى قانون التعريفة الكمركية

□ بغداد /المدى

دعت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية، الحكومة الى تفعيل قانون التعريفة الجمركية ، كما دعت وزارة الصناعة والمعادن للتنسيق مع الوزارات الأخرى لضمان تسويق منتجاتها المختلفة.

وقال رئيس اللجنة النائب عن / ائتلاف العراقية/ احمد العلواني في مؤتمر صحافي من الضرورة ان تعمل الحكومة على تفعيل قانون التعرفة الكمركية بعد توفير مستلزمات عمله بالشكل الذي ينظم العلاقة بين المحلي والمستورد. وأضاف: ان سيطرة المنتج المستورد على السوق المحلية سبب خسارة كبيرة لشركات وزارة الصناعة والمعادن ، وخاصة شركات السمنت التي تعاني من وفرة في الانتاج وكساده وتراكمه ، مما سبب خسارة كبيرة خاصة وان هذه الشركات تعمل بنظام التمويل الذاتي واصبحت عاجزة عن دفع رواتب منتسبيها .

ودعا العلواني: وزارة الصناعة والمعادن إلى التنسيق والعمل بشكل منظم مع باقي الوزارات والهيئات المختلفة لضمان توزيع منتجاتها دعما للاقتصاد العراقي واضفاء قوة للمنتج المحلي لمنافسة المنتج المستورد.

حركة السوق

اسعار المواد الغذائية

لحم عراقي	١٤,٠٠ الف دينار
دجاج مستورد	٤٠٠٠ آلاف دينار
برتقال	١٠٠٠ الف دينار
موز	١٠٠٠ الف دينار
تفاح	١٠٠٠ الف دينار
عنب	١,٥٠٠ الف دينار
تمر رطب	٢٠٠٠ الف دينار
بطاطة	٢٠٠٠ الف دينار
طماطة	٧٥٠ الف دينار

اسعار المواد الانشائية

طابوق	٧٥٠ الف دينار
سمنت	١٥٠ الف دينار
حديد تسليح	٨٥٠ الف طن
سمنت أبيض	١٨٠ الف دينار

اسعار العملات

الدولار ١١٢٤ ديناراً

اسعار النفط

خام برنت ١١٣ دولار

الخام الامريكي ٩٦,١٥ دولاراً